الأمم المتحدة S/2013/457

مجلس الأمن

Distr.: General
31 July 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

إلحاقا بتقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2013/381)، أود أن أطلب إلى المجلس بموجب هذه الرسالة أن ينظر في تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، التي من المقرر أن تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣. وفي رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، موجهة إليّ من وزير خارجية لبنان، طلب أن يقوم المجلس بتمديد ولاية القوة لفترة أخرى مدتها سنة واحدة، دونما تعديل.

وتواصل اليونيفيل الاضطلاع بدور حيوي في ضمان إحلال السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وكذلك في كفالة احترام كل من لبنان وإسرائيل للخط الأزرق احتراما تاما. وتواصل القوة، وفقا للولاية المنوطة بها، مراقبة وقف الأعمال العدائية ومساعدة القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ خطوات نحو إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي عناصر مسلحة وأي عتاد وأسلحة غير مرخص لها. وتواصل اليونيفيل العمل مع الطرفين لتسوية المسألة المعلقة المتصلة بالجزء الشمالي من قرية الغجر، وما زالت تركز على رصد جميع حالات انتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك خرق المجالين البري والجوي. وتحرص القوة أيضا على اتخاذ جميع التدابير التي بوسعها لدرء استخدام منطقة عملياتها في شن أي نشاط عدائي، أيا كان نوعه. وتواصل فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل الاضطلاع بولايتها المزدوجة المتمثلة في القيام بعمليات الاعتراض البحرية في منطقة العمليات البحرية وتدريب أفراد القوات البحرية اللبنانية.

وتتواصل الجهود لضمان الأخذ بنهج شامل في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تتوحد في ظله الجهود التي تبذلها القوة المؤقتة، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، والفريق القطري للأمم المتحدة؛ وزيادة إشراك الحكومة اللبنانية في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ ومتابعة الحوار الاستراتيجي مع القوات المسلحة اللبنانية وتعزيز قدراتها. ويقصد

010813 010813 13-41469 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بهذا العنصر الأخير تيسير اضطلاع القوات المسلحة اللبنانية بشكل تدريجي بمهام السيطرة الأمنية الفعالة والمستدامة في منطقة عمليات اليونيفيل وفي المياه الإقليمية اللبنانية باعتبار ذلك عنصرا رئيسيا لدعم التحرك صوب تحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

وفي بيان أخير صادر عن مجلس الأمن (S/PRST/2013/9)، أبرز رئيس المجلس، نيابة عن المجلس، أثر الأزمة السورية على استقرار لبنان وأمنه، وأكد على الدور الحيوي الذي تقوم به القوات المسلحة اللبنانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، واصفا إياها بأنها تشكل ”ركنا أساسيا من أركان استقرار البلد“. وإنني أشدد على ما دعا إليه المجلس من زيادة الدعم الدولي إلى القوات المسلحة اللبنانية، استجابةً لخطة تنمية القدرات التي أطلقها الجيش اللبناني مؤخرا، وكذلك في سياق الحوار الاستراتيجي بين الجيش اللبناني واليونيفيل.

ولا يزال من الضرورة بمكان التعاون بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية في البر والبحر من أجل تنفيذ ولاية اليونيفيل. وعلى الرغم من إعادة النشر بشكل مؤقت لبعض وحدات القوات المسلحة اللبنانية من القطاع الجنوبي من نهر الليطاني إلى مناطق أخرى في البلد، لا يزال يجري الاضطلاع بتنسيق عدد كبير من أنشطة العمليات بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية. وقد عالجت اليونيفيل الخفض المادي في وجود القوات المسلحة اللبنانية في منطقة عمليات اليونيفيل من خلال زيادة أنشطة العمليات التي تقوم بها القوة. ويبلغ القوام الحالي للقوات المسلحة اللبنانية في منطقة عمل اليونيفيل قرابة لواءين.

وبفضل ترتيبات الاتصال والتنسيق التي اتخذتها القوة المؤقتة والأطراف المعنية، بما في ذلك الآلية الثلاثية، تيسّر تنفيذ عدد من التدابير البناءة والعملية. وتواصل اليونيفيل تعزيز جهودها في العمل على إيجاد ترتيبات عملية على أرض الواقع وتعزيز التفاهم بين القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية بغرض زيادة استقرار الحالة على امتداد الخط الأزرق، والقضاء على جميع الذرائع ونقاط التوتر المحتملة، ودرء وقوع حوادث في المستقبل، وكذلك بناء جو من الثقة.

وتتواصل عملية ترسيم الخط الأزرق عن طريق وضع علامات مرئية في النقاط غير المتنازع عليها. وما زال الطرفان يؤيدان تأييدا تاما عملية وضع العلامات على الخط باعتبارها تدبيرا لا غنى عنه لبناء الثقة.

وواصلت اليونيفيل العمل على إضفاء أكبر قدر ممكن من المرونة على الآلية الثلاثية لكي تتيح للطرفين دراسة عدد أكبر من المسائل بناء على طلبهما. وفي هذا الصدد، فقد قبل الطرفان معالجة مسائل الأمن البحري من خلال الآلية الثلاثية.

ولم يُحرز أي تقدم في ما يتعلق بإنشاء مكتب للقوة المؤقتة في تل أبيب.

وظل موقف السكان المحليين حيال القوة المؤقتة إيجابيا بوجه عام. غير أن دوريات القوة المؤقتة وأفرادها ما زالوا يواجهون أحيانا بعض التصرفات العدائية وفرض القيود على حرية تنقلهم. وستستمر القوة المؤقتة في التعاون عن كثب مع السلطات اللبنانية لتقليص عدد الحوادث إلى أدنى حد.

إن كفالة حرية تنقل أفراد اليونيفيل وضمان أمنهم وسلامتهم أمران لا غنى عنهما من أجل التنفيذ الفعال لمهام القوة المؤقتة. وتقع المسؤولية عن كفالة حرية التنقل لأفراد القوة في منطقة عملياتها على عاتق السلطات اللبنانية في المقام الأول.

وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، بلغ مجموع قوام القوة العسكرية لليونيفيل ١٠ ٦٤٠ فردا. وشمل العنصر المدني للقوة المؤقتة ٣٤٦ موظفا دوليا و ٦٥٨ موظفا وطنيا.

وأود أن أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة بقوات في البعثة، وعددها ٣٧ بلدا، على ما أبدته من التزام متواصل. فقد أتاح هذا الالتزام، مقرونا بشراكة استراتيجية مع الجيش اللبناني، التنفيذ الناجح لعدة جوانب رئيسية من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إلا أنه مع دنوّ نهاية ولاية القوة المؤقتة، يبدو من الواضح أنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل.

وأود أن أعرب عن تقديري لقائد القوة ورئيس البعثة، اللواء باولو سيرا، ولجميع الأفراد العسكريين والمدنيين في القوة المؤقتة، لما يقومون به من عمل في جنوب لبنان خدمةً للسلام.

وفيما يتعلق بالجوانب المالية لليونيفيل، فقد قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٩/٦٧، أن تعتمد في الحساب الخاص للقوة المؤقتة، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مبلغا إجماليه ٤٩٢,٦ مليون دولار للإنفاق على البعثة. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣، فسوف تقتصر كلفة الإنفاق على القوة المؤقتة على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة المؤقتة ٣٥,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ٢٤٦,٧ ١ دولار. وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، كانت المبالغ المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات في اليونيفيل ما مجموعه ١٢,٧ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للفترتين المنتهيتين في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

ويسرني أن أعلن أنه اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، نجحت اليونيفيل في النشر التجريبي لنظام أوموجا. ومن خلال التنفيذ التجريبي لهذا النظام العالمي المتكامل، تكون اليونيفيل قد قدمت إسهاما كبيرا في خطة عملي الخمسية الرامية إلى تقاسم الموارد والمعارف وتكنولوجيا المعلومات في المجالات المالية والبشرية والمادية على نحو أكثر فعالية على نطاق الأمانة العامة مما يتيح إنجاز الخدمات عالية النوعية وذات الفعالية من حيث التكلفة دعما لتنفيذ الولايات.

واعتبارا لما سلف، فإنني أوصي بأن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤.

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بعرض نص هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون